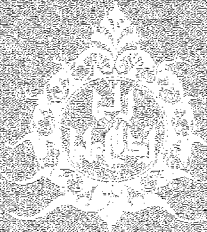


ذكرى ابن سينا

محمد يوسف موسى

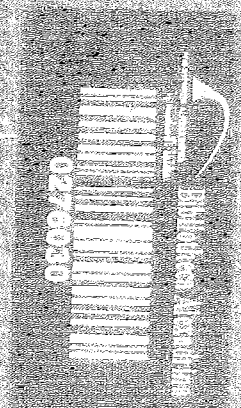
أستاذ التربية الإسلامية بكلية المعلمين جامعة فؤاد الأول

الناحية الاجتماعية والسياسية في فلسفة ابن سينا



مكتبة المعهد العلمي العربي للآثار القديمة والمتاحف
بمراكش - المغرب

١٩٥٦



الناحية الاجتماعية والسياسية في فلسفة ابن سينا

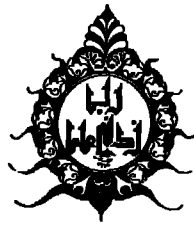
ذكر ابن سينا

١

محمد يوسف موسى

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول

الناحية الاجتماعية والسياسية في فلسفة ابن سينا



منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة

بإشراف شارل كونس مدير المعهد

١٩٥٢

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

مقدمة

ابن سينا فيلسوف خالد من فلاسفة المسلمين ، ولم تمنعه الفلسفة من أن يكون رجل سياسة ورجل دولة ؛ فكان له من هذا ما يكون لأمثاله من حظوة ومتعة ونعيم أحياناً ، كما كان له حظه أحياناً أخرى من المتاعب والاضطهاد . ذلك بأنه لم ير لنفسه أن يعيش وحده بعيداً عن الحياة العامة كما فعل سلفه العظيم الفارابي ، بل كان رجلاً عملياً أسهم في الحياة العامة بنصيب كبير .

وهذه النزعة العملية جعلته لا يتقيد في تفكيره بمذهب خاص من مذاهب من سبقوه في القديم والحديث ، بل — بعد أن استوعب ما سبقه من فلسفات — فكر لنفسه وأخذ يختار من آراء سابقيه ما يوافق ميوله وتفكيره ، لا يبالى أين يجد ذلك . ومن أجل هذا ، نجد في تأليفه سماتاً وخصائص من المذاهب المختلفة التي عرفها تاريخ الفكر والفلسفة ، وإن كانت عبقريته وقوة فكره غطيا هذه السمات حتى لا يكاد القارئ يحس بها ؛ ومن ثم يعتقد بأن كل تفكير فيلسوفنا طريف لم يلمس منه شيئاً لدى غيره من أسلافه .

وساعد على هذا ما يلمسه القارئ في كتابات ابن سينا من قوة الشخصية والنزعة إلى الاستقلال في الرأي والتفكير ، حتى لقد أثر عنه أنه كان يقول : حسبنا ما كتب من شروح لمذاهب القدماء ، فقد آن لنا أن نضع فلسفة خاصة بنا .

وابن سينا بعد هذا ، شغل الباحثين من بعده الذين عكفوا على كتاباته يمحسونها ، وعلى آرائه يدرسونها ويصدرون الأحكام لها أو عليها ، بعد مقارنتها بآراء غيره من سابقه ومعاصريه واللاحقين به ، وكانوا في هذا التقدير لآرائه والحكم لها أو عليها ، بين المقصر والغالى .

على أن هذه الدراسات ، أو على الأقل الجانب الأكبر منها ، توجهت إليه كطبيب خلد ذكره في عالم الطب بقانونه ، وكفيلسوف منطقي وطبيعى وميتافيزيقي أو إلهي .

ومن الذين درسوه في عمق وإطالة من هذه النواحي الأخيرة ، ولكن في تجن كبير أحياناً ، حجة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي . وليس هنا طبعاً مجال الحديث عن هذه الدراسة التي نجدها في كتاب «تهافت الفلاسفة» ، ثم نجد التعقيب القادر عليها في كتاب «تهافت التهافت» لفيلسوف الأندلس الأشهر ابن رشد .

والذى يزيد أن نشير إليه هنا الآن ، هو أن جمهرة الباحثين أغفلوا تماماً ، أو كادوا ، دراسة الشيخ الرئيس كفيلسوف اجتماعي له في هذه الناحية آراء لم تخلق جدتها مع تنابع القرون ، ومن ثم تضعه بحق في مصاف المفكرين الاجتماعيين المحدثين في أكثر من ناحية من النواحي الاجتماعية ، هذه النواحي التي تجعل موضوع دراساتها الفرد والمجتمع من مختلف الزوايا .

وهذا ما سنلخصه واضحاً من تحليلنا للفصول التي اخترنا نشرها من كتابه الشفاء ، وهى الفصول الأخيرة من المقالة العاشرة في فن الآلهيات ، ومقارنة ما فيها من آراء في الاجتماع والسياسة بما يتصل بها من آراء أمثاله من المفكرين في هذه الناحية . وقد جعلنا نسخة طهران المعروفة أصلاً لهذه النصوص وقابلنا عليها النسخ الأخرى . وهذه النسخة في مجلدين طبع طهران عام ١٣٠٣ هـ ، وقد رمزنا لها بحرفى (طه) . أما تلك النسخ الأخرى فهى : —

١ — النسخة رقم ١٤٠ حكمة تيمور بدار الكتب المصرية ، وتشتمل على قسم من الطبيعيات ثم الآلهيات كلها ، وتاريخ كتابتها ٥٣٥ هـ ، وقد رمزنا لها بحرف (ت) .

٢ — نسخة مكتبة الأزهر رقم ٣٣١ حكمة وفلسفة ، آلت إليها عن مكتبة الشيخ بخيت ، ولذلك رمزنا لها بحرف (ب) ، ويلوح أنها كتبت في القرن السابع .
وهي كاملة وبخط نسخي دقيق واضح ، وبأوراقها أكل أرضة وتزميم وآثار رطوبة ، وعدد أوراقها ٤٢١ ورقة .

٣ — نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٤٤ فلسفة . وهي لا تشمل إلا الإلهيات في مجلد ، بقلم تعليق بخط محمد الكرمانى فى عام ٦٨٣ هـ ، وبهامشها تقييدات ، وهي فى ٢٢٣ ورقة ، ورمزنا إليها بحرفى (مك) .

٤ — نسخة دار الكتب المصرية رقم ٨٢٦ فلسفة ، وتشمل الإلهيات فقط ، وفى مجلد بقلم نسخى بخط صفر الكرمانى ، وفرغ من كتابتها فى ١٥ شوال سنة ١٠٨٤ هـ ، وعلى هامشها تقييدات كسابقتها ، وعدد أوراقها ١٥٧ ورقة ، ورمزنا إليها بحرفى (صك) .

٥ — نسخة دار الكتب المصرية رقم ٣٦٣ حكمة وفلسفة طاعت ، ولذلك رمزنا إليها بحرف (ط) ، ولا تشمل إلا الإلهيات ، بقلم تعليق دقيق جداً ، وعدد أوراقها ٦٤ ورقة ، وتاريخ الانتهاء من كتاباتها ٢٦ رجب سنة ١١٠٥ هـ .

فصل

في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى والمعاد إليه^(١)

ونقول : الآن إنه من المعلوم أن الإنسان يفارق سائر الحيوانات بأنه لا يحسن معيشة^(٢) لو انفرد وحده شخصاً واحداً يتولى تدبير أمره ، من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجته . فإنه^(٣) لا بد من أن يكون الإنسان مكفياً بآخر من نوعه ، ويكون ذلك الآخر^(٤) أيضاً مكفياً به وبنظيره . فيكون هذا مثلاً^(٥) يعقل لذلك^(٦) ، وذاك يجيز^(٧) لهذا ، وهذا يخطط للآخر ، والآخر يتخذ الأبرة لهذا ، حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفياً . ولهذا ما اضطروا إلى عقد المدن والاجتماعات ، فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته على شرائط المدينة ، وقد^(٨) وقع منه ومن شركائه الاقتصار على الاجتماع فقط ، فإنه يتخيل^(٩) على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم لكمالات الناس ، ومع ذلك فلا بد لامتناله من اجتماع ومن تشبه بالمدينين .

فاذا كان هذا ظاهراً ، فلا بد في وجود الإنسان وبقائه من مشاركة ، ولا تتم^(١٠) المشاركة إلا بمعاملة ، كما لا بد في ذلك من سائر الأسباب التي تكون له^(١١) . ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ، ولا بد للسنة والعدل من سان ومعدل ، ولا بد من أن

-
- | | |
|---------------------------------|---|
| (١) ب نقص العنوان كله | (٧) طه : تحيز بالناء ؛ والمتثبت عن مك ، |
| (٢) صك : معيشته | صك |
| (٣) طه : وانه ؛ والمتثبت عن ت | (٨) ت : انما يقع منه |
| (٤) صك : نقص ، وفي طه : الأمر ؛ | (٩) طه : تخيل ؛ وفي هامش صك : تخيل ، |
| والمتثبت عن مك ، ت | يخيل ؛ والمتثبت عن ت |
| (٥) ب ، ت : مثلاً هذا | (١٠) طه : يتم بالياء ؛ والمتثبت عن ب |
| (٦) ب : إلى ذاك ؛ ت : إلى هذا | (١١) ب : نقص |

يكون هذا بحيث يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة ، ولا بد من أن يكون هذا^(١) إنساناً . ولا يجوز أن يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ، ويرى كل منهم ماله عدلاً وما له ظلاماً . فالحاجة إلى هذا الإنسان في أن يبقى نوع من الناس^(٢) ويحصل وجوده ، أشد من الحاجة إلى انبات الشعر على الأشجار^(٣) على الحاجبين^(٤) وتعير الأخص من القدمين^(٥) وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة فيها في البقاء ، بل أكثر مالها أنها ينفع [بها]^(٦) في البقاء . ووجود الإنسان الصالح لأن يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره ، فلا يجوز أن يكون العناية الأولى يقتضي تلك المنافع ، ولا يقتضي هذه التي هي أسها ، ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعد يعلم ذلك ولا يعلم هذا ، ولا أن يكون ما يعلمه في نظام الأمر الممكن^(٧) وجوده الضروري حصوله لتمهيد نظام الخير لا يوجد ، بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبنى على وجوده بوجود آخر^(٨) . فواجب إذن أن يوجد نبي ، وواجب أن يكون إنساناً ، وواجب أن يكون له خصوصية ليست لسائر الناس ، حتى يستشعر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم فيتميز به منهم^(٩) ، فيكون له المعجزات التي أخبرنا بها .

وهذا^(١٠) الإنسان إذا وجد ، وجب أن يسن للناس في أمورهم سنتاً ، بإذن الله تعالى^(١١) وأمره ووحيه وانزاله الروح المقدس عليه . ويكون الأصل الأول فيها يسنه ، تعريفه أيهم أن لهم صانعاً واحداً قادراً ، وأنه عالم بالسر والعلانية ، وأن من حقه أن يطاع أمره ، فإنه^(١٢) يجب أن يكون الأمر لن له الخلق ، وأنه قد أعد لمن^(١٣) أطاعه

(٧) طه : الخير ؛ والمثبت عن مك ، صك

(٨) طه : نقص آخر ؛ والمثبت عن مك

(٩) ت : بينهم .

(١٠) ت : فهذا

(١١) ب ، ت : قص

(١٢) ت : وانه

(١٣) ت : قد لكل لمن

(١) ت : قص

(٢) ب : الانسان

(٣) ت : الأسفار

(٤) ب : وعلى

(٥) طه : الأخص من القدمين ؛ والمثبت

عن مك ، صك ، ب

(٦) ب ، ت : ينفع

المعاد المسعد ولن عصاه المعاد المشقى ، حتى يتلقى الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الإله والملائكة^(١) بالسمع والطاعة . ولا ينبغي له أن يشغلهم بشيء من معرفة الله ، فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له^(٢) . فإما^(٣) أن يعدى بهم^(٤) إلى أن يكلفهم أن يصدقوا بوجوده ، وهو غير مشار إليه في مكان ، ولا مقسم^(٥) بالقول ، ولا خارج العالم ولا داخله ولا شيء من هذا الجنس ، [فقد^(٦) عظم عليهم الشغل وشوش فيها بين أيديهم الدين ، وأوقعهم فيها لا تخلص^(٧) عنه ، إلا لمن^(٨) كان المعان الموفق الذى يشذ^(٩) وجوده ويندر كونه] ؛ فإنه^(١٠) لا يمكنهم أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها^(١١) إلا بكد^(١٢) وإنما يمكن القليل منهم أن يتصوروا حقيقة هذا التوحيد والتزيه ، فلا يلبثون أن يكذبوا بمثل هذا الوجود ويقعوا في تنازع وينصرفوا إلى المباحثات^(١٣) والمقايسات التى^(١٤) تصدهم عن أعمالهم المدنية ، وربما أوقعهم^(١٥) في آراء مخالفة لصالح المدينة ومتافية لواجب الحق^(١٦) ، وكثرت^(١٧) فيهم الشكوى والشبه وصعب الأمر على اللسان في ضبطهم ، فما كل مبسر^(١٨) له في الحكمة الإلهية ، ولا اللسان يصلح له^(١٩) أن يظهر أن عنده حقيقة يكتمها عن^(٢٠) العامة . بل يجب أن لا يرخص في تعرض شيء من ذلك ، بل يجب أن يعرفهم جلال^(٢١) الله تعالى^(٢٢) وعظمته برموز وأمثلة من الأشياء

(١٢) هكذا في ب ؛ وفي غيرها : بكدر

(١٣) مك ، صك ، ب ، ت : المباحثات

(١٤) طه : بمثل التى

(١٥) طه : فرجما أو فهم

(١٦) ت : ولواجب

(١٧) صك : فكثرت

(١٨) ب ، ت : مبسر

(١٩) ت : نقص

(٢٠) ت : نقص

(٢١) صك ، ب ، ت : جلالة

(٢٢) ب ، ت : نقص

(١) ب ، ت : وملائكته

(٢) ب : لهم

(٣) مك : وأما

(٤) صك : لهم

(٥) مك ، صك ، ب : منقسم

(٦) ما بين العلامتين [] ناقص في ت

(٧) مك ، صك ، ب : تخلص

(٨) ب : ان

(٩) مك : شف

(١٠) ب ، ت : فانهم

(١١) ت : نقص

التي هي عندهم جليلة وعظيمة^(١) ، ويلقى إليهم مع هذا هذا القدر ، أغنى أنه لا نظير له ولا شريك له^(٢) ولا شبهه^(٣) . وكذلك يجب أن يقرر عندهم أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته ، ويسكن إليه نفوسهم ، ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالا مما يفهمونه ويتصورونه . وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه إلا أمراً^(٤) مجملاً ، وهو أن ذلك شيء لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وأن هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم .

واعلم أن الله تعالى يعلم أن وجه الخير في هذا ، فيجب أن يوجد معلوم الله تعالى على وجهه على ما علمت . ولا بأس أن يشتمل^(٥) خطابه على رموز وإشارات تستدعي المستعدين بالجليلة للنظر إلى البحث الحكيم .

(١) ب : عظيمة بلا واو
(٢) ت : نقص
(٣) مك ، ب : ولا شبه ؛ صك : ولا (٥) مك ، ب : نقص
(٤) مك : رمزا . ومن هنا الى آخر
الفصل بياض في ت الا بعض كلمات
شبيه له

فصل

في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة^(١)

ثم إن الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت ، فإن المادة التي تقبل كمال مثله يقع في قليل من الأزمنة . فيجب لا محالة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) قد دبر لبقائه ما يسنه ويشعره في أمور المصالح الإنسانية تدبيراً عظيماً^(٣) . ولا شك أن القاعدة في ذلك هي^(٤) استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد ، وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي^(٥) صلى الله عليه وسلم . فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مدة متقاربة ، حتى يكون الذي « ميقاته مطلق »^(٦) مصاقباً للنقض منه فيعود به التذكر من رأس ، وقبل أن يفسخ « يلحق عاقبه »^(٧) .

ويجب أن يكون هذه الأفعال مقرونة بما يذكر [الله^(٨) والمعاد لا محالة ، وإلا فلا فائدة فيها . والتذكير^(٩) لا يكون] إلا بالفاظ تقال أو نيات تنوى في الخيال ، وأن يقال لهم إن هذه الأفعال تقرب^(١٠) إلى الله تعالى ويستوجب بها^(١١) الجزاء الكريم ، وأن

- | | |
|-------------------------|--|
| (١) ت : نقص كل العنوان | (٧) غير واضح في ت |
| (٢) ب ، ت : نقص | (٨) ما بين العلامتين ساقط في طه وثابت في |
| (٣) مك ، صك ، ب : نقص | مك ، صك ، ب |
| (٤) ب ، ت : هو | (٩) ب : والتذكر |
| (٥) طه : نقص كلمة النبي | (١٠) طه : يقرب بالياء |
| (٦) ت : كلمة غير واضحة | (١١) ب : به |

يكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة ، وهذه الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس . وبالجملية يجب أن يكون منبهات ؛ والمنبهات إما حركات ، وإما إعدام حركات تفضى ^(١) إلى حركات . فإما الحركات فمثل الصلاة ، وأما إعدام الحركات فمثل الصوم ، فإنه وإن كان معنى عديماً فإنه يحرك من الطبيعة تحريكاً شديداً ينبه صاحبه على أنه ^(٢) على جملة من الأمر ليس هذرا ، فيتذكر سبب ما ينويه ^(٣) من ذلك وأنه التقرب ^(٤) إلى الله تعالى ^(٥) .

ويجب إن أمكن أن يخلط هذه الأحوال مصالح أخرى في تقوية السنة وبسطها ، والمنافع الدنيوية ^(٦) للناس أيضاً أن يفعل ^(٧) ذلك ^(٨) . وذلك مثل الجهاد والحج ، على أن يعين مواضع من البلاد بأنها أصلح المواضع لعبادة الله تعالى ^(٩) ، وأنها خاصة لله تعالى ^(١٠) . ويعين أفعالا ^(١١) مما لا بد منها للناس ، وأنها ^(١٢) في ذات الله تعالى ^(١٣) ، مثل القرايين فإنها ^(١٤) مما يعين في هذا الباب معونة شديدة .

والموضع الذى منفعته في هذا الباب هذه المنفعة ، إذا كان فيه ماوى ^(١٥) الشارع ومسكنه ، فإنه يذكره أيضاً ، وذكره في المنفعة المذكورة تالية لذكر الله تعالى ^(١٦) والملائكة . والمأوى ^(١٧) الواحد ليس يجوز أن يكون نصب عين الأمة كافة ، فبالحرى أن يفرض إليه مهاجرة وسفرة . ويجب أن يكون أشرف هذه ^(١٨) العبادات من وجه

-
- | | |
|--|--|
| (١) مك : يفضى بالياء | (١٠) طه : وتعين أفعال ؛ صك : وتعيين أفعال ؛ وللتبث عن مك |
| (٢) طه : صاحبه أنه ؛ والمتبث عن مك | (١١) ب : أنها بلا واو |
| (٣) طه : ما ينوبه ؛ والمتبث عن مك ، صك | (١٢) ب : نقص |
| (٤) طه : فانه التقرب ؛ صك ، ت : وانه | (١٣) ت : نقص |
| (٥) ب ، ت : نقص | (١٤) مك : ماوى ؛ والمتبث عن ب ، طه |
| (٦) طه : الدنياوية ؛ والمتبث عن ت | (١٥) ب ، ت : نقص |
| (٧) طه : يفعله ؛ والمتبث عن صك | (١٦) مك : نقص |
| (٨) مك ، ب : نقص | (١٧) ب : نقص |
| (٩) ب ، ت : نقص | |

هو ما يفرض متوليه أنه مخاطب^(١) لله تعالى ومناج^(٢) إياه وصاير^(٣) إليه وما [ثل^(٤) بين يديه ، وهذا^(٥) هو الصلاة . فيجب أن يسن للمصلي من الأحوال] التي يستعد بها للصلاة ما جرت [العادة^(٦) بمؤاخذه^(٧) الإنسان نفسه به عند لقاء الملك الإنسانى] من الطهارة والتنظيف ، [وأن^(٨) يسن في الطهارة والتنظيف سنناً بالغة ، وأن يسن عليه فيها ما جرت العادة] بمؤاخذته نفسه به عند «لقاء الملوك»^(٩) ، من الخشوع والسكون وغض البصر وقبض الأطراف وترك الالتفات والاضطراب . وكذلك يسن^(١٠) له في كل وقت من أوقات العبادة «آداباً ورسوماً»^(١١) محمودة . فهذه الأحوال^(١٢) ينفع بها العامة من رسوخ ذكر الله تعالى^(١٣) والمعاد في أنفسهم ، فيدوم لهم التثبت بالسن والشرائع بسبب ذلك . وإن لم يكن لهم^(١٤) مثل هذه المذكرات ، تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن أو قرنين^(١٥) . وينفعهم أيضاً في المعاد منفعة عظيمة ، فلم تنزه^(١٦) به أنفسهم ، على ما عرفته . وأما الخاصة ، فأكثر منفعة هذه الأشياء إياهم في المعاد .

فقد قررنا حال المعاد الحقيقي ، وأثبتنا أن السعادة في الآخرة مكسبة بتنزيه النفس ، وتنزيه النفس بتعبدتها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة لأسباب السعادة . وهذا^(١٧) التنزيه يحصل بأخلاق وملكات ، تكسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس ، وتدعيم تذكيرها للمعدن^(١٨) الذي لها ، فإذا كانت كثيرة الرجوع إلى ذاتها ، لم تنفصل من الأحوال البدنية . ومما يذكرها ذلك ويعينها عليه ، أفعال متعبة

- | | |
|--------------------------------------|--|
| (١) ت : مخاطباً.. ومناجياً.. وصايراً | (١٠) ب ، ت : في |
| (٢) ما بين [] غير واضح في ت | (١١) ب ، ت : نقص |
| (٣) صك : وهذه | (١٢) طه : نقص لهم ؛ والمثبت عن مك ، |
| (٤) ما بين [] غير واضح في ت | صك ، ب ، ت |
| (٥) طه : بمؤاخذات ؛ والمثبت عن ب | (١٣) ت . عبارتها : قرن قرنين بدون «أو» |
| (٦) ما بين العلامتين بياض في ت | (١٤) مك ، صك : يتره بالياء |
| (٧) ت : لقاءه | (١٥) طه : وهذه ؛ والمثبت عن ب ، ت |
| (٨) ت : قوله | (١٦) ت : للمعدن |
| (٩) ت : فيمن له آداب ورسوم | |

خارجة^(١) عن عادة الفطرة ، بل هي إلى التكلف ، فانها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهدم^(٢) إرادتها ، من الاستراحة والكسل^(٣) ورفض العناء وإخماد الحرارة الغريزية واجتناب الارتياض إلا في اكتساب أغراض اللذات البهيمية . ويفرض^(٤) على النفس عند^(٥) المحاولة لتلك الحركات ذكر^(٦) الله تعالى^(٧) والملائكة وعالم السعادة شاءت أم^(٨) أبى ، « فيتقرر لذلك »^(٩) فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته وملكمة التسلط على البدن فلا ينفعل عنه .

فاذا جرت عليها أفعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة وملكمة تأثيرها « لو كانت مخلدة »^(١٠) إليها متقادة^(١١) لها من كل وجه ، ولذلك^(١٢) قال^(١٣) القائل الحق : « إن الحسنة يذهبن السيئات » . فإن دام هذا الفعل من الإنسان ، استفاد ملكة التفات إلى جهة الحق وإعراض عن الباطل ، وصار^(١٤) شديد الاستعداد للتخلص إلى السعادة بعد المفارقة البدنية . وهذه الأفعال لو فعلها فاعل ، ولم يعتقد أنها فريضة من عند الله ، وكان مع اعتقاده ذلك يلزمه^(١٥) في كل فعل أن يتذكر الله ويعرض عن غيره ، لكان جديراً بأن يفوز من هذا الزكاء بحظ^(١٦) . فكيف اذا استعملها من يعلم أن النبي من عند الله تعالى^(١٧) ، وبإرسال الله تعالى^(١٨) ، وواجب في الحكمة الإلهية إرساله . وإن جميع

- | | |
|--|--|
| (١) ب ، ت : متعبة خارجة | (٩) طه : فيقدر ؛ والمتبى عن ت |
| (٢) طه : ويهدم ؛ ب : وتهدم ؛ وفي هامش صك : وتنهزم ؛ والمتبى عن مك ، صك أصل ، ت | (١٠) ت : كان مخلداً |
| (٣) عبارة ت : والكسل وترك الحركات المتعبة الا في اكتساب الخ | (١١) ت : متقاداً |
| (٤) مك ، صك : ويعرض ؛ ت : ويعرض للنفس | (١٢) ب : لذلك |
| (٥) طه : قص عند ؛ والمتبى عن مك | (١٣) صك ، ب ، ت : ما قال |
| (٦) مك : وذكر | (١٤) ت : وكان |
| (٧) ب ، ت : قص | (١٥) طه وسائر النسخ : يلزم ؛ والتصحيح عن ت |
| (٨) ت : أو | (١٦) بياض في ت |
| | (١٧) بياض في ت |
| | (١٨) ب : تقص |

ما يسته فانما هو ^(١) مما وجب من عند الله أن يسته ^(٢) ، وأن جميع ما يسته من عند الله تعالى ^(٣) فالنبي فرض عليه ^(٤) من عند الله أن يفرض عبادته ، ويكون الفائدة في العبادات للعابدين فإما يبقى به فيهم السنة والشرعية التي هي أسباب وجودهم ، وفيما يقرهم عند المعاد من الله زلفى بركاتهم .

« ثم ^(٥) هذا الإنسان هو الملى بتدبير أحوال الناس على ما ينتظم به أسباب معاشهم ومصالح معادهم ، وهو انسان متميز عن سائر الناس بتأله »

(١) بياض في ت (٢) صك ، ب : نقص (٣) ب ، ت : نقص (٤) ت : بياض
(٥) ت : نقص الى آخر ما بين الأقواس

فصل

في عقد المدينة وعقد البيت وهو النكاح والسنن الكونية في ذلك

ويجب ^(١) أن يكون القصد ^(٢) الأول للسان في وضع السنن وترتيب المدينة على أجزاء ثلاثة : المدبرون ، والصناع ، والحفظة . وأن يرتب في كل جنس منهم رئيساً مرتب ^(٣) تحته رؤساء ^(٤) « يلونه » ^(٥) ، يترتب تحتهم رؤساء ، إلى أن ينتهي إلى أفناء الناس ، فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدود بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة ، وأن يحرم البطالة والتعطل ، وأن لا يجعل لأحد سبيلاً إلى أن يكون له من غيره الحظ الذي لا بد منه للإنسان وتكون جنبته معفاة ^(٦) ليس يلزمها كلفة ، فإن هؤلاء يجب أن يردعهم كل الردع ، فإن لم يردعوا نفاهم ^(٧) من الأرض . وإن كان ^(٨) السبب في ذلك مرضاً ^(٩) أو آفة ، أفرد لهم موضعاً يكون فيه أمثالهم ^(١٠) ويكون عليهم قيم .

ويجب أن يكون في المدينة وجه مال مشترك ، بعضه من حقوق يفرض على الأرباح المكتسبة والطبيعية ^(١١) كالثمرات والنتاج ، وبعضه يفرض عقوبة ، وبعضه ^(١٢)

- | | |
|--|----------------------------|
| (١) طه : فيجب | (٧) طه : أنقام |
| (٢) ت : قصده الأول | (٨) طه : فان |
| (٣) مك ، صك ، ت : يترتب | (٩) ت : مرض |
| (٤) ت : رؤساء | (١٠) طه : في أمثالهم |
| (٥) ما بين هاتين العلامتين ناقص في مك | (١١) ت : المكتسبة الطبيعية |
| (٦) طه : ويكون جنبته معفاة ؛ مك : | (١٢) ب : ويكون |
| ويكون جنبته معفاة ، وفي الهامش : معفاة | |

يكون من أموال المتأذين للسنة وهو^(١) الغنائم ، ويكون ذلك عدة لمصالح مشتركة وإزاحة لعللة الحفظة الذين لا يشتغلون بصناعة ، ونفقة على الذين حيل بينهم وبين الكسب بأمراض وزمانات . ومن الناس من رأى قتل المأبوس من صلاحه^(٢) منهم ، وذلك قبيح ، فإن قوتهم^(٣) لا يحجف بالمدينة . فإن^(٤) كان لأمثال هؤلاء من قرابته من يرجع إلى فضل استظهار من قوته^(٥) ، فرض عليه كفايته .

والغرامات كلها^(٦) لا يسن على صاحب جناية ما^(٧) ، بل يجب أن يسن بعضها على أوليائه وذويه الذين^(٨) لا يزجرونه ولا يحرسونه . ويكون ما يسن من ذلك عليهم مخففاً فيه بالمهلة للمطالبة^(٩) ، ويكون ذلك في جنایات تقع خطأ ولا يجوز إهمال أمرها مع وقوعها خطأ^(١٠) .

وكما أنه يجب أن يحرم البطالة ، كذلك يجب أن يحرم الصناعات التي يقع فيها انتقالات الأملاك أو المنافع من غير مصالح يكون بإزائها ، وذلك مثل القمار ، فإن القامر يأخذ من غير أن يعطى منفعة ألبتة . بل يجب أن يكون الأخذ أخذاً من صناعة يعطى بها « فائدة »^(١١) يكون عوضاً ، إما عوض^(١٢) هو جوهر ، أو عوض هو « منفعة ، أو عوض هو ذكر جميل ، « أو »^(١٣) غير ذلك مما هي^(١٤) معدودة في الخيرات البشرية . وكذلك « يجب أن »^(١٥) يحرم الصناعات التي [تدعو]^(١٦) إلى أضداد المصالح أو المنافع ، مثل تعلم السرقة [واللصوصية والقيادة وغير ذلك .

(٩) ت : والمطالبة

(١٠) صك : فلا

(١١) ما بين العلامتين بياض في ت

(١٢) هكذا في : مك ، صك ، ب

(١٣) ما بين العلامتين بياض في ت

(١٤) صك : هو

(١٥) ت : قص

(١٦) ما بين العلامتين بياض في ت

(١) ت : وهي

(٢) صك : اصلاحه

(٣) ت : كونهم ؛ ب : موتهم

(٤) ب : وان

(٥) مك ، صك ، ب : عن

(٦) مك ، ب ، ت عبارتها : لا يسن كلها

(٧) ب ، ت نقص فقط : ما

(٨) كل النسخ ما عدا ب : والذين

ويحرم أيضاً الحرف التي تغنى^(١) الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في الشركة ، مثل الربابة ، فانها طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله وإن كان باراء منفعة . ويحرم أيضاً الأفعال التي إن وقع^(٢) فيها ترخيص أدى ضد ما^(٣) عليه بناء أمر المدينة ، مثل الزنا واللواط^(٤) ، التي^(٥) تدعو إلى الاستغناء عن أفضل أركان المدينة وهو الزوج ثم أول ما يجب أن يشرع فيه ، هو أمر الزواج المؤدى إلى التناسل ، وأن يدعو اليه ويحرص عليه ، فان به بقاء الأنواع التي بقاؤها دليل وجود الله تعالى^(٦) . وأن يدبر في أن يقع ذلك وقوعاً ظاهراً لثلا يقع ريبة في النسب ، فيقع بسبب ذلك خلل في انتقال الموارث التي هي أصول الأموال ، لأن المال لا بد منه في المعيشة . والمال منه أصل ، ومنه فرع ، والأصل موروث أو ملقوط أو موهوب . وأصح الأصول من هذه الثلاثة الموروث ؛ فانه ليس عن بحث واتفاق بل عن مذهب كالطبيعي . وقد يقع في ذلك أعني خفاء المناكحات أيضاً خلل في وجوه أخرى ، مثل وجه وجوب نفقة بعض على بعض ، ومعاونة^(٧) بعض لبعض ، وغير ذلك مما إذا تأمله العاقل عرفه . ويجب أن يؤكد الأمر أيضاً في ثبوت هذه الوصلة ، حتى لا يقع مع كل نزق فرقة فيؤدى ذلك إلى تشتت الشمل الجامع للأولاد والديهم ، وإلى تجدد احتياج كل إنسان إلى المزاوجة ، وفي ذلك أنواع من الضرر كثيرة .

ولأن «أكثر أسباب»^(٨) المصلحة المحبة ، والمحبة لا تنعقد إلا بالألفة ، والألفة لا تحصل إلا بالعادة ، والعادة لا تحصل إلا بطول المخالطة ، وهذا التأكيد^(٩) يحصل من جهة المرأة بأن لا يكون في يديها إيقاع هذه الفرقة ، فإنها بالحقيقة واهية العقل مبادرة إلى طاعة الهوى والغضب . ويجب^(١٠) أن يكون الى الفرقة سبيل ما ، وألا يسد^(١١)

(١) طه : يقع (٢) ب : أوقع وعبارتها : وإذا كان الأمر كما قلنا ، فلا بد من تسديد في أمر الفرقة مع (كلمة غير واضحة) لها وبطريق (كلمة غير واضحة) إليها . وحسم أسباب التوصل الى الفرقة بكلمة يقتضى وجوهاً الخ . (١١) صك : لا يسد

(٣) طه : ضدها عليه (٤) طه : واللواط (٥) طه : الذى يدعو (٦) ب ، ت : نقص (٧) ب : ومعاملة (٨) ن : لأن أسباب (٩) ت : التوكيد (١٠) هنا في ت زيادة ونقص

ذلك من كل وجه ، لأن حسم أسباب التوصل ^(١) الى الفرقة بالكلية يقتضى وجوها ^(٢) من الضرر والخلل ؛ منها أن من الطبايع مالا يآلف ^(٣) بعض الطبايع ، فكلما اجتهد في الجمع بينهما زاد الشر والنبو ^(٤) وتنقصت المعاش ؛ ومنها أن من الناس من يبنى بزوج غير كفء ولا حسن المذاهب في العشرة ، أو بغيض تعافه الطبيعة ، « فيصير ^(٥) ذلك داعية الى الرغبة في غيره » ، إذ الشهوة طبيعية ، وربما أدى « ذلك ^(٦) الى وجوه من الفساد ؛ وربما كان « المتزويجان لا يتعاونان على النسل فاذا « بدلا ^(٧) بزوجين آخرين تعاونوا . فيجب أيضاً أن يكون الى المفارقة « سبيل ، ولكنه ^(٨) يجب أن يكون مشدداً فيه ^(٩) . « فاما ^(١٠) أنقص الشخصين عقلا ، وأكثرهما اختلافاً واختلاطاً وتلوناً ، فلا يجعل في يديه من ذلك شيء ، بل يجعله الى الحكم حتى إذا عرفوا سوء صحبة يلحقها ^(١١) من الزوج الآخر فرقوا . وأما من جهة الرجل ، فإنه يلزمه في ذلك غرامة لا يقدم عليه إلا بعد التثبت . وبعد استطابة ^(١٢) ذلك لنفسه من كل وجه . ومع ذلك فالأحسن أن يترك للصلح وجه آخر ^(١٣) من غير أن يعن في توجيهه ، فيصير سبباً الى طاعة الطيش ، بل يغلظ الأمر في المعادة أشد من التغليظ في الابتداء . فنعلم ما أمر به أفضل الشارعين أنها لا تحل له بعد الثالثة ، إلا بعد أن يوطن نفسه على تجرع مريض لا مضى فوقه ، وهو تمكين رجل آخر من حليلته ^(١٤) بأن ^(١٥) يتزوجها بنكاح صحيح ويطأها بوطء صريح . فانه اذا كان بين عينيه مثل هذا الخطب ، لم يقدم على الفرقة بالجزاف ^(١٦) الا أن يصمم على

(١٠) من هنا « فأما أنقص » ، الى كلمة « الراحة »

ص ٢٣ س ٢ نقص في ت

(١١) طه : تلحقها بالتاء

(١٢) ب : واستطابة

(١٣) مك ، صك ، ب : قصص

(١٤) طه : حليلته بنقص « من »

(١٥) طه : أن

(١٦) ب : بانحراف

(١) طه : التوصل

(٢) طه : وجودها

(٣) ب ، صك : يوالف

(٤) ت : والشوق

(٥) ت : بياض

(٦) ت : بياض

(٧) ت : بياض

(٨) صك : ولكن

(٩) عبارة ت : لكنه مشدد فيه

الفرقة الثامنة ، أو يكون هناك ركافة فلا يرى بأساً بفضيحة تصحبها لذة ، وأمثال هؤلاء خارجون عن استحقاق طلب المصلحة لهم .

ولما كان من حق المرأة أن تصان ، لأنها مشتركة في شهوتها وداعية جداً الى نفسها ، وهى مع ذلك أشد انخداعاً وأقل للعقل طاعة ، والاشتراك فيما يوقع أنفة وعاراً عظيمًا وهى من المضار المشهورة . والاشتراك فى الرجل لا يوقع عاراً بل حسداً ، والحسد غير ملتفت اليه فانه طاعة للشيطان ، فبالحرى أن يسن عليها فى بابها التستر^(١) والتحدر . فلذلك ينبغى^(٢) أن لا تكون المرأة من أهل الكسب كالرجل^(٣) ، فلذلك يجب أن يسن لها أن تكفى من جهة الرجل فيلزم الرجل نفقتها . لكن الرجل يجب أن يعوض من ذلك عوضاً ، وهو أن يملكها وهى لا تملكه ، فلا يكون لها أن تنكح غيره . وأما الرجل فلا يجبر عليه فى هذا الباب ، وإن حرم عليه تجاوز^(٤) عدد لا يفى بإرضاء ما وراءه ويعوله^(٥) ، فيكون البضع المملوك من المرأة بازاء ذلك . ولست أعنى بالبيضع المملوك الجماع ، فان الانتفاع بالجماع مشترك بينهما وحظها أكثر من حظه ، والاعتباط والاستمتاع بالولد كذلك ، بل ألا يكون الى استعماله^(٦) لغيره سبيل . ويسن فى الولد أن يتولاه كل واحد من الوالدين^(٧) بالتربية ؛ أما^(٨) الوالدة فبما يخصها ؛ وأما الوالد فبالنفقة . وكذلك الولد أيضاً يسن عليه خدمتهما وطاعتها وإكبارهما وإجلالهما ، فوما سبب وجوده ومع ذلك فهما قد احتملا مؤنته^(٩) التى لا حاجة الى شرحها لظهورها .

(١) طه : يسن به ففى بابها	(٦) صك ، ط : استعمالها
(٢) طه : لا ينبغى	(٧) طه : الأبوين
(٣) طه : كون الرجل	(٨) ط : وأما
(٤) مك : مجاز	(٩) طه : فهما فقد احتملا ؛ صك ، ط : فقد
(٥) مك : وتقوله ؛ صك ، ب ، ط : يعوله	مثلا ؛ وما أمتناه عن مك

فصل

في الخليفة والإمام ووجوب طاعتها والإشارة إلى السياسات والمعاملات والأخلاق^(١)

ثم يجب أن يفرض السان طاعة من يخلفه ، وألا يكون الاستخلاف إلا من جهته^(٢) أو بإجماع^(٣) من أهل السابقة على من يصححون علانية عند الجمهور أنه مستقل بالسياسة ، وأنه أصيل العقل حاصل عنده^(٤) الأخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير ، وأنه عارف بالشريعة حتى لا أعرف منه ، تصحيحاً يظهر ويستعلن ويتفق عليه الجمهور عند الجميع . ويسن عليهم أنهم إذا افرقوا وتنازعوا للهوى والميل ، أو أجمعوا على غير من وجد الفضل فيه والاستحقاق له ، فقد كفروا بالله . والاستخلاف بالنص أصوب^(٥) ، فان ذلك لا يؤدي إلى التشاغب والاختلاف .

ثم يجب أن يحكم في سنته أن من خرج فادعى خلافته^(٦) بفضل قوة أو مال ، فعلى الكافة من أهل المدينة قتاله وقتاله^(٧) ، فان قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به ، ويحل دم من قعد عن ذلك وهو متمكن بعد أن يصح^(٨) على رأس الملاء ذلك منه . ويجب أن يسن أنه لا قربة عند الله تعالى بعد الإيمان بالنبي ، أعظم

(١) مك : إلى السياسات والأخلاق وفي المعاملات ؛ صك ، طه : إلى السياسات والأخلاق والمعاملات ؛ ب : إلى السياسات والأخلاق .

(٦) ط : وادعى خلافة

(٧) ط : قتله وقتاله

(٨) مك ، صك ، ب ، ط : يصح

(٢) طه : جهة ؛ وما اتبعناه عن ب ، ط

(٣) ط : بالإجماع

(٤) : مك ، صك ، ب ا ط عند

(٥) لعتقد أن ابن سينا يشير بهذا إلى مذهب الشيعي ، وهو ثبوت الخلافة لعلي بالنص عن الرسول

من اتلاف هذا المتغلب . فان صحح الخارجى أن التولى للخلافة غير أهل لها ، وأنه منوا بنقص ، وأن ذلك النقص غير موجود فى الخارجى ، فالأولى أن يطابقه أهل المدينة المعمول عليه ^(١) الأعظم العقل وحسن الابالة (يريد : حسن السياسة) . فمن كان متوسطاً فى الباقى ومتقدماً فى هذين ، بعد ألا يكون غربياً فى البواقى وصائراً الى أضدادها ، فهو أولى ممن يكون متقدماً فى البواقى ولا يكون بمنزلة فى هذين فيلزم أعلمهما أن يشارك أعقلهما ويعاضده ويلزم أعقلهما أن يعترض به ^(٢) ويرجع إليه ^(٣) مثل ما فعل ^(٤) عمر وعلى عليه السلام ^(٥) .

ثم يجب أن يفرض فى العبادات أمور لا يتم إلا بالخليفة تنويها بها ^(٦) وجذباً إلى تعظيمه ^(٧) . وتلك الأمور هى الأمور الجامعة ، مثل الأعياد فانه يجب أن يفرض اجتماعات مثل هذه ، فان فيها دعاء للناس إلى التمسك بالجماعة ، وإلى استعمال عدد الشجاعة ، وإلى المنافسة ، وبالمنافسة يدرك الفضائل . وفى الجماعات ^(٨) استجابة الدعوات ونزول ^(٩) البركات على الأحوال التى عرضت من أقاليلنا .

وكذلك يجب أن يكون فى المعاملات معاملات يشترك فيها الإمام ، وهى المعاملات التى تودى إلى ابتناء أركان المدينة ، مثل المناكحات والمشاركات الكلية . ثم يجب أن يفرض أيضاً فى المعاملات المؤدية إلى الأخذ والعطاء سنناً تمنع ^(١٠) وقوع الغرر ^(١١) والخياف ، وأن يحرم المعاملات التى فيها غرر ^(١٢) ، والتى يتغير فيها الأعواض قبل الفراغ من الإيفاء أو الاستيفاء كالعرف والنسيئة وغير ذلك . وأن يسن على الناس

(١) مك ، صك ، ب نقص (٧) مك : العظيمة ، وفى الهامش : العظمة

(٢) طه : نقص « به » ؛ ب : أن يعضد به ؛ (٨) مك ، صك ، ب : الاجتماعات

(٩) ب : يقول وما أثبتناه عن مك ، صك ، ط

(٣) ط : نقص (١٠) طه : يمنح

(٤) ط : مثل فعل ، أى بنقص « ما » (١١) مك : الغدر

(٥) مك ، صك ، ب ، ط : نقص (١٢) مك ، صك : غدر

(٦) مك : نقص ؛ طه : به

معاونة الناس والذب عنهم ، ووقاية أموالهم وأنفسهم ، من غير أن يغرم ^(١) متبرع فيها يلحق بتبرعه ^(٢) .

وأما الأعداء والمخالفون للسنة ، فيجب أن يسن مقاتلتهم وإفناءهم ، بعد أن يدعوا إلى الحق ، وأن يباح أموالهم وفروجهم ؛ فان تلك الأموال والفروج ، إذا لم تكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة ، لم تكن ^(٣) عابدة بالمصلحة التي يطلب المال والفروج ^(٤) لها ^(٥) ، بل معينة على الفساد والشر . ولا بد « من ناس يخدمون الناس ^(٦) » ، فيجب أن يكون أمثال هؤلاء ^(٧) يجبرون على خدمة أهل المدينة العادلة . وكذلك من كان من الناس بعيداً عن تلقى الفضيلة فهم عبيد بالطبع مثل الترك والزنج . [لعل هذا يجعلنا نوقن بأن ابن سينا لم يكن تركياً !] ، وبالجمل ^(٨) الذين نشأوا في غير الأقاليم الشريفة ، التي أكثر أحوالها أن ينشأ فيها أم حسنة الأمزجة صحيحة القرايح والعقول .

وإذا ^(٩) كانت غير مدينته مدينة ^(١٠) ، ولها سنة حميدة لم يتعرض لها ، إلا أن يكون الوقت يوجب التصريح بأن لا سنة غير السنة النازلة . فان الأمم والمدن إذا ضات فسنت عليها سنة فانه يجب أن يؤكد الزامها ، وإذا أوجب ^(١١) الزامها فربما أوجب توكيدها ^(١٢) أن يحصل عليها العالم بأسره . وإذا ^(١٣) كان أهل المدينة الحسنة السيرة يجحد ^(١٤) هذه السنة أيضاً حسنة محمودة ، في ^(١٥) تجردها إعادة أحوال مدن فاسدة إلى

- | | |
|---|--|
| (١) طه : يعزم ؛ والمثبت عن مك ، ط | صك ، ب ، ط |
| (٢) مك ، صك ، ب : تبرعه | (٩) مك ، صك ، ، ط : فاذا بالفاء |
| (٣) طه : يكن بالياء ؛ والمثبت عن مك ، ط | (١٠) طه : مدينة مدينة ؛ والمثبت عن صك |
| (٤) ب : والفرج | (١١) مك ، صك ، ب ، ط : وجب |
| (٥) مك قص | (١٢) ط : تأكيدها |
| (٦) ط : للناس من خدم | (١٣) مك ، صك ، ب ، ط : فاذا بالفاء |
| (٧) طه قص ؛ والزيادة عن مك ، صك ، ب ، ط | (١٤) طه : تجحد بالتاء ؛ والمثبت عن مك ، صك ، ط |
| (٨) طه وبالجمل الدين ؛ والمثبت عن مك ، | (١٥) طه : ويرى في تجردها ؛ والمثبت عن ب |

الصالح ، ثم صرحت بأن هذه السنة ليس من حقها أن تقبل ^(١) ، وكذبت السان في دعواه أنها نازلة على المدن كلها ، كان في ذلك وهن عظيم يستولى على السنة ، ويكون للمخالفين أن يحتجوا في ردها بامتناع أهل تلك المدينة ^(٢) عنها . فحينئذ ، يجب أن يؤدب هؤلاء أيضاً ويجاهدوا ، ولكن مجاهدة دون مجاهدة أهل الضلال الصرف ، أو يلزموا غرامة على ما يؤثرونه ويصحح عليهم أنهم مبطلون . وكيف لا يكونون ^(٣) مبطلين ، وقد امتنعوا عن ^(٤) طاعة الشريعة التي أنزلها الله تعالى ! فان هلكوا فهم لها أهل ، فإن في هلاكهم فساداً لأشخاصهم وصلاًحاً باقياً ، وخصوصاً إذا كانت السنة الجديدة أتم وأفضل . ويسن في بابهم ^(٥) أيضاً أنهم ^(٦) إن رؤيت مسالمتهم على فداء أو جزية فعل . وبالجملية يجب أن لا يحريمهم وهؤلاء الآخرون مجرى واحداً .

ويجب أن يفرض عقوبات وحدود ومزاجر يمنع ^(٧) بذلك عن معصية الشريعة ، فليس كل إنسان ينزجر لما يخشاه في الآخرة . ويجب أن يكون أكثر ذلك في الأفعال المخالفة للسنة ، الداعية إلى فساد نظام المدينة ، مثل الزنا والسرقة . ومواطأة أعداء المدينة وغير ذلك . فأمّا ما يكون من ذلك ، مما يضر الشخص في نفسه ، فيجب أن يكون فيه تأديب ^(٨) لا يبلغ به المفروضات . ويجب أن يكون السنة في العبادات والمزاجات ^(٩) والمزاجر معتدلة ، لا تشدد فيها ولا تساهل . ويجب أن يفرض كثير من الأحوال ، خصوصاً في المعاملات ، إلى الاجتهاد ، فان للأوقات أحكاماً لا يمكن أن تضبط ^(١٠) وأما ضبط المدينة بعد ذلك ، بمعرفة ترتيب الحفظة ومعرفة الدخل والخرج وإعداد

- | | |
|---|---------------------------------------|
| (١) طه : يقبل بالياء ؛ واللتبت عن مك ، صك | (٧) طه : يمتنع بذلك ؛ ط : يمتنع بها ؛ |
| (٢) طه : أهل المدينة ؛ واللتبت عن مك ، | وللتبت عن ب |
| صك ، ب ، ط | (٨) طه : فيجب فيه تأديب ؛ واللتبت عن |
| (٣) طه : لا يكون ؛ واللتبت عن مك ، صك ، ب | مك ، صك ، ب ، ط |
| (٤) ب قصص | (٩) مك ، صك ، ب ، ط قصص |
| (٥) مك ، صك ، ب ، ط : أيضاً في بابهم | (١٠) طه : يضبط ؛ مك : يضبط ؛ واللتبت |
| (٦) طه : في أنهم ؛ واللتبت عن صك ، ب | عن صك |

أهـب الأسلحة^(١) والحقوق والثغور وغير ذلك ، فينبغي أن يكون ذلك إلى السائس من حيث هو الخليفة ، ولا يفرض فيها أحكام جزئية ؛ فان فرضها فساد لأنها تتغير مع تغيير الأوقات ، وفرض الكليات فيما مع تمام الاحتراز غير ممكن ، فيجب أن يجعل ذلك إلى أهل^(٢) المشورة .

ويجب أن يكون السان يسن أيضاً في الأخلاق والعادات^(٣) سننا يدعو^(٤) إلى العدالة التي^(٥) هي الوساطة . والوساطة تطلب في الأخلاق والعادات بمجهتين^(٦) ؛ فاما ما فيها من كسر غلبة القوى فلجل زكاه النفس خاصة واستفادتها^(٧) الهيئة الاستعلانية ، وأن يكون تخلصها من البدن تخلصاً نقياً ؛ وأما ما فيها من استعمال هذه القوى فلمصالح دنيوية ؛ وأما استعمال الذات فلبقاء البدن والنسل^(٨) ؛ وأما الشجاعة فلبقاء المدينة . والردائل الافراطية تجتنب^(٩) لضررها في المصالح الإنسانية ، والتفريطية لضررها في المدينة . والحكمة الفضيلة ، التي هي ثلثة العفة والشجاعة ، فليس يعنى بها الحكمة النظرية ، فانها لا يكلف فيها التوسط البتة . بل الحكمة العملية التي في الأفعال الدنيوية^(١٠) والتصرفات الدنيوية ؛ فان الامعان في تعرفها والحرص على التفتن^(١١) في توجيه القوائد من كل وجه منها ، واجتناب أسباب المضار من كل وجه ، حتى يتبع ذلك وصول أضرار ما يطلبه لنفسه إلى شركائه أو يشغله عن اكتساب الفضائل الأخرى فهو الجربرة^(١٢) . وجعل اليد مغلولة إلى العنق ، هو اضاءة من الانسان نفسه وعصره وآلة صلاحه وبقائه إلى وقت استكمال .

- | | |
|---|--|
| (١) طه : الأسلحة ؛ وللتبت عن مك ، صك ، | (٧) ط : ولنستفاد بها ؛ وكذلك صك |
| ب ، ط | (٨) ط : أو النسل |
| (٢) مك ، ب نقص | (٩) طه : يجتنب بالياء ؛ وللتبت عن مك ، |
| (٣) صك : والعبادات | صك ، ط |
| (٤) طه : يدعو ؛ وللتبت عن صك ، ط | (١٠) طه : الدنيوية ؛ وللتبت عن ط |
| (٥) ب : وهي الوساطة | (١١) مك ، صك : التيقن بالقاف |
| (٦) ب : في الأخلاق لمجهتين ؛ وكذلك ط ، صك | (١٢) صك ، ط : فهي |

ولأن الدواعى شهوانية وغضبية وتدبيرية ، فالفضايل ثلاثة : هيئة التوسط فى الشهوانية ، مثل لذة المنكوح والمطعم والملبوس والراحة ، وغير ذلك من اللذات الحسية والوهمية ^(١) ؛ « وهيئة ^(٢) التوسط فى الغضبيات كلها ، مثل الخوف والغضب والغم والأنفة ^(٣) والحقد والحسد وغير ذلك ^(٤) » ؛ وهيئة التوسط فى التدبيرية . ورءوس هذه ^(٥) الفضائل عفة وحكمة ^(٦) وشجاعة ، ومجموعها العدالة ، وهى خارجة عن الفضيلة ^(٧) النظرية . ومن اجتمعت له ^(٨) معها الحكمة النظرية ، فقد سعد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد ^(٩) أن يصير ربا إنسانياً ، وكان أن تحل ^(١٠) عبادته بعد الله تعالى ^(١١) ، « وكاد أن يفوض إليه أمور عباد الله ^(١٢) » وهو سلطان ^(١٣) العالم الأرضى وخليفة الله فيه ^(١٤) .

-
- | | |
|---|--|
| (١) طه : والوهية ؛ واللتبت عن مك ، صك | (٨) ت نقص |
| (٢) ت : هيئة بدون واو | (٩) ب : يكاد ؛ ت. : فكاد |
| (٣) صك : والألفة | (١٠) مك : أو كاد أن يحل ؛ طه : وكاد ال |
| (٤) ما بين العلامتين « » نقص فى ط | (١١) ت : نقص |
| (٥) ط : نيل | (١٢) هذه العبارة ناقصة فى طه ؛ وأثبتناها |
| (٦) مك ، صك ، ت : حكمة وعفة | عن مك |
| (٧) مك : عن الحكمة الفضيلة الخ ، أى زيادة | (١٣) صك : السلطان |
| « الحكمة » | (١٤) ط : فيها |

تحليل

في الفصل الأول الذي عقده ابن سينا لإثبات النبوة وكيفية دعوة النبي لله والمعاد ، نجد يذكّر أن الإنسان يفارق سائر الحيوانات بأنّه لا تحسن معيشته لو انفرد وحده ، إذ لا بد من أن يكون الإنسان مكفياً بآخر من نوعه ، كل منهم يخدم الآخر في ناحية من نواحي الحياة . ومن أجل هذا كان مضطراً إلى عقد المدن والاجتماعات ، حتى يكون بعضهم لبعض وإن لم يشعروا خلد^(١) .

ويخلص من هذا ، بأن يستنتج بأنّه لا بد إذا في وجود الإنسان وبقائه من مشاركة ، وأنه لا تتم هذه المشاركة إلا بمعاملة الناس بعضهم لبعض ، ولا بد في المعاملة من أن تكون على أساس من سنة وعدل ، ولا بد للسنة من شارع يحجى بها وعادل يحريها كما يجب ، وهذا لا بد أن يكون إنساناً . والنتيجة لهذا كله ، بيان أنه من الضروري أن يوجد نبي يرسله الله للناس بهذه السنة والعدل ، وأن هذا النبي يجب أن يكون إنساناً لا ملكاً من الملائكة .

وهذا النبي إذا وجد ، يجب أن يسن للناس من السنن والشرائع ، بأذن الله ووجيه ، ما تصلح أمورهم دنيا وأخرى ، ومنها يعرفون أن لهم صانعاً واحداً قادراً من حقه أن يطاع أمره ، وأنه لا نظير له ولا شريك . كما يجب عليه أن يعرف الناس جلال الله وعظمته برموز وأمثلة مما يعرفون ، إذ لا بأس من اشتغال خطابه على رموز

(١) النظر أول فقره ، ص ٣٥

واشارات تدعو المستعدين بالفطرة للبحث والنظر . واخيراً ، يجب أن يقرر عندهم المعاد للحياة الأخرى على وجه تسكن اليه نفوسهم .

وفي الفصل الثانى الذى خصصه لبيان الهام من العبادات التى يجب أن يأتى بها هذا الرسول ، وبيان منفعة هذه العبادات فى هذه الدار الدنيا والدار الأخرى ، نرى فيلسوفنا يذكر أنه يجب أن يعمل النبى لبقاء ما يسنه ويشعره من تشريعات مختلفة تتناول المصالح الإنسانية عامة . على أن يكون الأصل فى هذا ، العمل على استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد فى الدار الأخرى ، وذلك يكون بما يفرضه عليهم من العبادات التى تتكرر ، فيحصل لذلك تنبيه لهم إلى ما يريد ، وذلك مثل الصلاة والصوم . وكذلك يجب أن يشرع لهم ما يذكرهم به دائماً ، وذلك يكون بالحج إلى ماواه ومقره حياً وميتاً .

وكذلك يجب عليه أن يعمل لتأكيد سعادة الناس دنيا وأخرى ، وذلك بما يكون من شأنه تنزيه النفس عن الحبث من الطباع والقول والعمل ، وهذا التنزيه يحصل بأخلاق وملكات تكتسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس ، وتديم تذكراها للعدن الطيب الشريف الذى لها .

على النبى فرض هذه العبادات ونحوها التى تعود فائدتها على العابدين ، وذلك ببقائه فيهم السنة والشريعة التى هى أسباب وجودهم . نقول بأن على النبى هذا ، لأنه الإنسان الملىء القادر على تدبير أحوال الناس على ما ينتظم أسباب معاشهم ومصالح معادهم . ولا عجب ! فهو إنسان يتميز عن سائر الناس بتأله .

وهؤلاء الناس الذين يحى بهم النبى ، ويسن لهم من السنن والشرائع ما أشرنا إلى بعض منها ، يعيشون طبعاً فى مدينته التى لا بد لها من نظم تقوم عليها . وبيان هذا كله هو موضوع الفصل الثالث . وفى هذا الفصل ، نجد الشيخ الرئيس يرتفع فى الناحية الاجتماعية ، إلى الذروة ؛ إذ نجد له آراء لم تكد تعرف إلا فى هذا العصر الحديث ، وبخاصة ما يتصل بالعمل والبطالة والصناعة وحقوق المرأة .

إنه يبدأ الفصل بقوله بأنه يجب أن يجعل السان أو المشرع ترتيب المدينة على دعائم ثلاث : المدبرون ، والصناع ، والحفظة ، وهنا نلمح رأى افلاطون في هذه الناحية^(١) . ثم يذكر بأن كل طبقة من هذه الطبقات يكون عليها رئيس تحته رؤساء ، وهكذا حتى نصل إلى أقناء الناس ، وحينئذ يكون لكل فرد عمل ومقام محدود ، وإذا فالبطالة والتعطّل محرمان تماماً .

فإن وجد فعلاً قوم متعطّلون من العمل ، يجب أن ننظر في أمرهم ، فإن كانوا قادرين على العمل ، وكان الإمتناع منه يرجع للكسل ، وجب ردهم أو نفهم من الأرض إن لم ينفع فيهم الردع والتأديب . وإن كان السبب في البطالة مرضاً أو زمانة أو نحو هذا وذلك ، وجب أن يجمعوا في مكان خاص (ملجأً بلغة هذا العصر) ، يكون عليهم فيه قيم ينظر في أمورهم . ولا بد من مال ينفق عليه منهم وتصلح به أمورهم ، وهذا المال يجب ، في رأى ابن سينا ، أن يجمع من ضرائب على الأرباح الطبيعية أو المكتسبة ، ومن عقوبات على المخالفين لبعض ما تجب به السنة ، ومن الغنائم التي تنالها الأمة من الأعداء غير المسلمين . ومعنى هذا أن فيلسوفنا كان رجلاً عملياً ، يفكر في المشكلة وفي حلها أيضاً .

على أنه لم ينس أن يفكر لنا بأن من الناس (يريد به افلاطون ومن أخذ إخذه) رأى قتل الميثوس من صلاحه ، لكّنه يرى أن ذلك قبيح ، فإن قوتهم يمحّض بالمدينة . على أنه مع هذا يرى — بحق — إلزام القادر من قرابات هؤلاء الذين لا يرجى صلاحهم ، ببعض نفقتهم في غير إجحاف ولا إلحاح^(٢) .

ثم رأى بعد ذلك ، أن هناك جنایات قد تقع ، وأن منها ما يكون خطأً يجب ألا يمر دون عقاب من غرامة يدفعها الجاني . لكن هذه الغرامة قد تشوّد الجاني ، الذي قد يكون وليه أو قريب له قد قصر في زجره ومنعه منها . ولهذا أوجب أن يسهم ،

(١) انظر الفقرة الثانية ، ص ٣٥ (٢) انظر الفقرة الثالثة ، ص ٣٦

في هذه الغرامات ، الأولياء وذوو القربى الذين عليهم بعض التبعة في وقوع هذه الجنايات ، تحقيقاً للتضامن والمسئولية^(١) .

ولأن المدينة لا تقوم إلا على الصناعات التي يتمثل فيها الأخذ والإعطاء ، كما تتحقق فيها المصلحة العامة المشتركة ، يرى ابن سينا أن على السان أو المشرع أن يحرم الصناعات التي لا عوض إزاء منافعها كالقمار . فان القامر يأخذ من أن يعطى منفعة ألبتة ؛ وكذلك المراهبة ، فان طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله ، وإن كان بازاء منفعة^(٢) . وكذلك يجب تحريم ما يؤدي الى هذا المصلحة العامة للمدينة ، كالسرقة والقيادة والزنا واللواط . وهنا يصل الى الزواج وما يتصل به ، فراه يشدد فيه لأن به — كما يقول — بقاء الأنواع التي بقاءها دليل وجود الله تعالى . ثم يجب أن يقع الزواج ظاهراً ، حتى لا يقع خلل في انتقال الموارث التي هي أصول الأموال^(٣) . ثم ، لكي تدوم هذه الوصلة الشرعية بين الرجل والمرأة ، يجب ألا يكون الطلاق بيد المرأة ؛ فانها — في رأيه — بالحقيقة واهية العقل ، مبادرة الى طاعة الهوى والغضب^(٤) . على أنه يجب أن يكون الى الفرقة سبيل ما ، وألا يسد ذلك من كل وجه ، لأن في حسم أسباب التوصل الى الفرقة وجوهاً من الضرر الشديد . مثلاً ، اختلاف الطبائع الى حد عدم الألفة ، وسوء الخلق في العشرة ، مما يؤدي الى جعل المعيشة شقية . وربما كان الزوجان لا يتعاونان على النسل ، فاذا بدلا بزوجين آخرين تعاونوا^(٥) . وكما منع ابن سينا أن يكون الطلاق بيد المرأة ، جعل من السنة أن تكون مستورة مخدرة في دارها ، فلذلك ينبغي ألا تتكسب كالرجل الذي عليه نفقتها . وأخيراً ، فان تربية ما يكون للزوجين من ولد يجب أن تكون للأب والأم معاً ؛ هذه بما شقيت في حمله ، وذلك بما عليه من نفقته وإصلاحه^(٦) .

(٤) انظر الفقرة السابعة ، ص ٣٧

(٥) انظر الفقرة الثامنة ، ص ٣٨

(٦) انظر الفقرة التاسعة ، ص ٣٩

(١) انظر الفقرة الرابعة ، ص ٣١

(٢) انظر الفقرة الخامسة ، ص ٣١

(٣) انظر الفقرة السادسة ، ص ٣١

وهذا الفصل الرابع ، وهو الأخير من الفصول التي اخترناها — لهذه المناسبة — للنشر والتحليل والمقارنة ، يخصصه ابن سينا للحديث عن الخليفة أو الإمام الذي يخلف السان أو الشارع ؛ نغنى عن الشروط الواجب توافرها فيه ، وعن وجوب طاعته ، ثم عن وجوه من السياسات العامة والمعاملات والأخلاق التي تؤدي الى السعادة .

إنه يذكر أولاً ، أنه يجب أن يفرض السان طاعة من يخلفه على المدينة ، وألا يكون الإستخلاف إلا من جهته أو باجماع من أهل الرأي والسابقة ، والإستخلاف بالنص أصوب فان ذلك لا يؤدي الى التشعب والتشاغب والاختلاف . ثم هذا الخليفة أو الإمام لا يد أن يكون إنساناً ممتازاً ، ولذلك يشترط فيه أن يكون مستقلاً بالسياسة ، أصيل العقل ، متخلفاً بشريف الأخلاق ، كالشجاعة والعفة وحسن التدبير ، وأن يكون مع هذا كله عارفاً بالشريعة حتى لا أحد أعرف منه ^(١) .

ويتشدد ابن سينا في رعاية هذه الشروط فيمن يختار للإمامة . حتى ليقول بأنه إذا أجمعت الأمة على ولاية غير المستحق الفاضل كان ذلك كفراً بالله ، كما يوجب قتال وقتل الخارج على المستحق للخلافة مستنداً بفضل قوة أو مال ، وأن من قدر على قتاله ولم يفعل كان عاصياً لله كافراً به أيضاً . على أنه في حالة تصحيح الخارج أن المتولى للخلافة غير أهل لها ، كان الأولى أن يطابقه أهل المدينة ، وحينئذ يتعاون الاثنان في الحكم والتدبير ، ويتعاضدان ويكمل أحدهما الآخر ، ويكون في ذلك الخير للمدينة ^(٢) .

وهناك ضرب من العبادات والمعاملات يجب ألا يتم إلا بالخليفة ، تنوياً بها وتعظيماً للخليفة نفسه ، وذلك مثل الأعياد والمشاركات الكلية . ولعل فيلسوفنا يريد بهذه الشركات والجمعيات العامة ذوات الخطر في حياة الأمة ^(٣) .

(١) انظر الفقرة العاشرة ، ص ٣٩ . (٢) انظر الفقرة الحادية عشرة ، ص ٤٠ . (٣) انظر الفقرة الثانية عشرة ، ص ٤٠ .

ولأنه كان رجلاً عملياً ، ومترجماً صادقاً لروح عصره ، ومن هنا كان له أثره العظيم في التاريخ ، نراه لا ينسى أنه كان هناك حينذاك دول عديدة ذات علاقات مشتركة . وإذا ، ينبغي ألا يتعرض بسوء لما قد يكون هناك من مدن أخرى ، خلاف المدينة المفاضلة ، ما دام كل منها يسير على سنة حميدة . اللهم إلا إذا كان هناك ما يوجب التصريح العلني بالألا سنة طيبة حميدة غير السنة النازلة من عند الله ، أى السنة التي عليها المدينة المفاضلة . لكن إذا كذب أهل مدينة من تلك المدن المشرع في دعواه عموم الشريعة ، وجب تأديبهم ، على ألا يبلغ ذلك تأديب أهل الضلال الصرف .

وفيلسوفنا يعرف ، معرفة تستند الى الواقع والتجربة ، أن الله يزرع بالسلطان أكثر مما يزرع بالقرآن ، وأن هناك كثيراً لا تخالط من أول الأمر قلوبهم حلاوة الطاعة والفضيلة وفعل الخير حتى يعملوا ذلك من أنفسهم تقدير للفضيلة وحياً لها ، لذلك يوجب فرض عقوبات دنيوية على من لا يقف عند أوامر السنة ونواهيها ، فليس كل انسان ينزجر لما يخشاه في الآخرة .

على أنه بسبب نزعة العملية أيضاً ، ولأنه عرف الزمن ونوازله ، وعرف أن لكل وقت أحداثه وأحكامه التي تناسبه وبها تصلح أمور من يعيشون فيه ، رأى أنه « يجب أن يفوز كثير من الأحوال إلى الإجتهد ، خصوصاً في المعاملات التي تكون بين الناس بعضهم وبعض ، فان للأوقات أحكاماً لا يمكن أن تضبط » .

واخيراً ، لا ينسى الشيخ الرئيس أن من الناس من لا يساعدهم استعدادهم الفطري على معرفة الخير والشر في الأخلاق والعادات ، لذلك يكون على الشارع أيضاً أن يتعرض في شريعته لهذه الناحية ؛ فيسن « أيضاً في الأخلاق والعبادات سنناً تدعو الى العدالة » ويعنى بها التوسط بين الطرفين اللذين كلاهما ذميم .

والسعادة تكون في التخلق بهذه الأخلاق المفاضلة ، وبالجمع بين شطرى الحكمة النظرية والعملية . « ومن فاز ، مع ذلك ، بالخواص النبوية كاد — كما يقول ابن

سينا — أن يصير رباً إنسانياً ، وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى ، وكاد أن يفوض
الله أمور عباد الله ، وهو سلطان العالم الأرضى وخليفة الله فيه .
هكذا ختم فيلسوفنا كتابه الشفاء ، أى بالأشارة الى أن الخير للعالم لا يكون على
تمامه إلا إذا حكم الفلاسفة أو تفلسف الحكماء . وما أجل ذلك من ختام لأكبر
عمل قام به اكبر فيلسوف فى الإسلام !

مقارنات وتعليقات

١ — هذه الفكرة ، وهى أن الإنسان مدنى بالطبع ، لا يستطيع أن يعيش وحده ، نجدها قبل ابن سينا لدى الفلاسفة والمفكرين الذين نظروا فى الاجتماع . فافلاطون ، فى المقالة الثانية من الجمهورية ، يرى أن الاجتماع ظاهرة طبيعية سببها عجز الفرد عن القيام بكل حاجاته العديدة وحده . وكذلك نراها لأرسطو ، فى المقالة الأولى من كتاب السياسة ، إذ يقرر أن الذى لا يحتاج لغيره هو إما بهيمة أو إله . هذا فى القديم ، وفى الحديث نجدها أيضاً لدى مسكويه ، إذ يرى فى كتابه الفوز الأصغر ص ٦٢ طبعة بيروت سنة ٣١٩ هـ ، أن الإنسان اجتماعى بالطبع ، أى أنه « لم يخلق خلق من يعيش وحده ويتم له البقاء بنفسه » . وإذا كان الأمر كذلك ، فمن العدل أن نعين الناس بأنفسنا كما أعانوننا بأنفسهم ، ونبدل لهم عوض ما بذلوا لنا . ص ٦٤ . وأخيراً ، نرى الفارابى المعلم الثانى يقرر نفس الظاهرة ، فىرى أنه « لا يمكن أن يكون الإنسان ينال الكمال الذى لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية إلا باجتماعات جماعة كثيرة متعاونين ، يقوم كل واحد لكل واحد ببعض ما يحتاج اليه فى قوامه » . آراء أهل المدينة الفاضلة ، مطبعة النيل بمصر ص ٧٧ .

٢ — حقيقة ، لقد استلهم ابن سينا افلاطون فى هذه الناحية فى كتاب الجمهورية المقالة الثانية . وظاهر أن كليهما نظر فى هذا إلى الإنسان وقواه الثلاث ، وإلى الترتيب الطبيعى الواقع فى أية مدينة من المدن . إلا أن الشيخ الرئيس خالف فيلسوف الأكاديمية فيما رآه من وجوب الشيوعية فى المال والنساء بالنسبة للحراس ، نعى الحكام والجند ، فلا يملكون شيئاً كما يقول فى المقالة الثانية من الجمهورية ، وكذلك لا يكون لأحد منهم أسرة خاصة كما يقول فى المقالة الخامسة . ونعتقد أن ابن سينا ، وقد اتبع

في ذلك الشريعة الإسلامية ، تأثر أيضاً بافلاطون نفسه حين رجع عن هذه الشيوعية في كتاب القوانين المقالة الخامسة ، وبارسطو حين نقد رأى أستاذه ولم ير التضحية بالملكية والأسرة في سبيل الدولة ، وحين قرر أن الشيوعية في النساء — وما يكون عن ذلك من أولاد — تضر ضرراً كبيراً ، مثلها في هذا مثل الشيوعية في المال ؛ وبخاصة والمال ، كسائر الخيرات الخارجية ، لا بد منه لتقام فضيلة المرء ليستعين به على معالي الأمور . انظر في هذا كله كتاب السياسة المقالة الثانية .

٣ — قتل الميئوس من صلاحه ، أو ناقص التركيب ، أو المريض الذي لا رجاء في شفائه ، أو عديم النفع لأي سبب كان ، فكرة كانت من المسلمات عند كثير من مفكرى العصر القديم . نجدوها عند مفكرى اسبارطة ، وعند افلاطون في المقالة الخامسة من الجمهورية ، وعند تلميذه المعلم الأول في كتاب السياسة ، وقد أحسن جداً ابن سينا حين أعرض عن هذا الرأى .

إنه رأى بلا شك في ذلك انتهاكاً لحرمه النفس الانسانية بلا ذنب جنته ، وبخاصة وتكاليف حياتهم — كما يقول — لا تثقل المدينة . وهنا لا يسعنا أن نمر دون أن نلاحظ أن الشريعة الإسلامية أوجبت على الأب نفقة ولده الصغار الفقراء ، وكذلك الأولاد الكبار الأنثاء مطلقاً أو الذكور العاجزين عن كسب حياتهم بسبب كبر السن ونحوه . وكذلك أوجبت على المرء نفقة ذى الرحم المحرم منه ، الصغير أو الأنتى مطلقاً أو الكبير العاجز عن الكسب بنحو زمانة وعته وفلج . انظر في هذا كتاب حاشية ابن عابدين — على كتاب رد المحتار على الدر المختار ج ٢ : ٧٢٧ و ٧٢٨ ، وكذلك ص ٦٢ و ٦٣ من الجزء نفسه ، بخصوص أن نفقة الفقراء الذين لا أولياء لهم تكون في بيت المال ؛ والزيلعى شرح الكنز الطبعة الأولى ببولاق القاهرة سنة ١٣١٣ هـ ج ٣ : ٥٩ و ٦٢ و ٦٤ . وبدهى تأثر الشيخ الرئيس في رأيه ذلك بالشريعة الإسلامية .

٤ — في هذه الفكرة ، فكرة مشاركة الغريب للجاني في تحمل غرامة جنايته ، نرى تأثر ابن سينا بالفقه الإسلامى واضحاً . ففي ابن عابدين (المرجع السابق ذكره) ص ٥٦٢-٥٦٧ ، من طبعة القاهرة عام ١٢٩٩ هـ ، نجد أن عاقلة المراء هم أهل ديوانه جندياً كان أو كاتباً ، أو قبيلته وأقاربه ومن يتناصر بهم إن لم يكن من أهل الديوان ، وأن على العاقلة كل دية وجبت بنفس القتل ، تؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين . وانظر أيضاً الزيلعي (المرجع السابق ذكره) ص ٦ : ١٧٦ - ١٨٠ .

٥ — هذه الصناعات ، حسب تعبير الشيخ الرئيس ، التي رأى أن على المشرع تحريمها ، نجدها محرمة طبعاً في الشريعة الإسلامية (ينظر القرآن أو أى كتاب من كتب الفقه) لما فيها من مضر خطيرة تصيب المدينة والأمة . وتشير هنا الى أن أرسطو رأى في المقالة الأولى من كتاب السياسة أن الربا ، من بين هذه الصناعات ، أبشع الوسائل غير الطبيعية لكسب الثروة ، وأنه لهذا عقيم لا ينتج منه خير .

٦ — تشدد ابن سينا في الزواج وإيجاب إعلانه ، لما ذكره من أسباب ، من الامور التي أكلتها كل الشرائع السماوية . انظر فيما يختص بالشريعة الإسلامية ، ابن عابدين (المرجع السابق ذكره) ص ٢ : ٣٨٢ ، حيث يذكر أن التزوج فرض عند تيقن الزنا ، وواجب عند التوقان ؛ وص ٣٨٣ ، حيث يذكر أنه سنة مؤكدة عند الاعتدال ، ومكروه عند خوف الجور ، وحرام عند تيقنه ، ويندب إعلانه للناس . وانظر أيضاً الزيلعي (المرجع السابق ذكره) ص ٢ : ٩٤ و ٩٥ و ٩٨ في إعلان الزواج والإشهاد عليه .

٧ — هنا يمس الشيخ الرئيس مسألة هامة لها خطورها في كل آن ، وتثور من أجلها هذه الأيام مناقشات عنيفة من وقت لآخر . نغني بها مسألة مساواة المرأة للرجل ، أو أنها أدنى منه مرتبة لهذا السبب أو ذاك . ولسنا نتعرض هنا لهذه المشكلة من ناحية

ترجح أحد الجانبين ، ولكننا فقط نشير إلى أن أرسطو — في المقالة الأولى من كتاب السياسة التي تكلم فيها عن تدبير المنزل وجعلها مقدمة لدراسة الدولة — يرى أن المرأة أقل عقلاً من الرجل ؛ ولذلك يكون إليه أمور المنزل والمدينة ، واليا هي أمور المنزل والأولاد تحت عنايته وإشرافه . والشأن كذلك في كُتب الشريعة الإسلامية ، بل في القرآن نفسه والحديث ؛ ولسنا في حاجة للإشارة إلى مراجع في هذا ، فالأمر واضح كل الوضوح . على أن ابن سينا يتخذ من كون المرأة « واهية العقل » ، سبباً لجعل الطلاق بيد الرجل وحده حتى لا تلجأ إليه كثيراً إن كان بيدها . بينما الشريعة الإسلامية أجازت للرجل أن يملكها الطلاق بأن يشترط لها هذا في عقد الزواج ، وكذلك للقاضي أن يطلقها على الرجل بشروط خاصة وفي حالات خاصة ؛ مثل حالة عدم استطاعة الزوج الانفاق عليها ، أو حالة ما إذا كان سىء الخلق والعشرة معها . انظر ابن عابدين (المرجع السابق ذكره) ٢ : ٥١٤ وما بعدها ، وص ٧١١ ؛ والزيلي على الكنز ٢ : ١٨٨ و ٢١٩ و ٢٢٢ و ٢٢٥ .

٨ — الذى يشير اليه الشيخ الرئيس هنا من التشديد في أمر الطلاق نراه في كُتب الفقه الإسلامى . ففي كتاب فتح القدير للكمال ابن الهمام المتوفى عام ٨٦١ هـ الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة عام ١٣١٦ هـ ، ٣ : ٢١ ، أن من أسباب الطلاق تباين الأخلاق وعروض البغضاء بين الزوجين التي تجعل العشرة الطيبة بينهما متعذرة أو فيها عسر شديد ؛ وفي ص ٢٢ منه أن من محاسن الطلاق التخلص من المكاره الدينية والدنيوية . ونجد في كتاب ابن عابدين (المرجع السابق ذكره) ٢ : ٤٥٠ و ٤٥١ ، أن الطلاق محظور إلا لحاجة كربية ، وكبر سن ، وتباين أخلاق ، وعروض بغضاء موجبة لعدم إقامة حدود الله ، أو أن تكون المرأة مؤذية للزوج أو لغيره ، أو أن يكون في عدم الطلاق فوات الامساك بمعروف كما لو كان الزوج خصياً أو غنياً أو مؤذياً .

٩ — ما يتكلم عنه فيلسوفنا هنا من وجوب نفقة الزوجة على زوجها حتى تكون مصونة في دارها ، ويتبع ذلك طبعاً أن تكون نفقة الأولاد على أبيهم ، ومن وجوب جعل تربية هؤلاء بين الأب والأم معاً — كل هذا نجد مفصلاً في كتب الفقه الإسلامى حتى لتكفى الإشارة إلى بعض المراجع الهامة . انظر ابن عابدين (المرجع السابق ذكره) ٢ : ٦٩٨ و ٧٢٧ و ٧٢٨ . وفي تربية الولد (بنثاً أو ابناً) ، وأنها في حالة الطلاق تعطى للأم في سن خاصة ثم للأب بعد هذا السن ، انظر الزيلعى على الكنز ٣ : ٤٦ وما بعدها إلى ص ٥٠ ؛ وابن عابدين (المرجع السابق ذكره) ٢ : ٦٨٦ وما بعدها إلى ص ٦٩٨ . ومن ذلك نعرف مبلغ استلزام ابن سينا هنا أيضاً للشريعة الإسلامية .

١٠ — المعروف من التاريخ الإسلامى من أن ولاية الخليفة كانت تكون بعهد من سابقة أو باختيار أهل الحل والعقد . وانظر في هذا كتاب الآداب السلطانية لأقضى القضاة أبى الحسن على البصرى البغدادى طبع القاهرة عام ١٢٩٨ هـ ص ٥ ؛ وكذلك الارشاد لإمام الحرمين ، نشر وتحقيق الدكتور محمد موسى والأستاذ على عبد المنعم عبد الحميد طبع السعادة بالقاهرة سنة ١٩٥٠ ص ٤٢٤ .

هذا ويذكرنا ابن سينا ، بهذه الشروط التى رأى وجوب توفرها فى الامام ، بما كان يراه افلاطون من وجوب أن يحكم الفلاسفة أو يتفلسف الحكام ، للأسباب التى تحدث عنها طويلاً فى الجمهورية ، مقالات ٤ و ٥ و ٦ بصفة خاصة . والفارابى لم يبعد عن هذا ؛ إذ يرى (آراء أهل المدينة الفاضلة طبعة مصر السابقة الذكر ص ٨٣ — ٨٦ ، ٥٧ — ٥٩ من طبعة ليدن) أن الرئيس هو من جمع بين الحكمة والفيض الإلهى ، ولذلك يكون (ص ٨٩ مصر ، ٦١ ليدن) عالماً بالشرائع والسنن ، جيد الروية والاستنباط ، جيد الارشاد بالقول إلى شرائع الأولين ، متميزاً بالشجاعة وأعمال الحرب ، ومع هذا كله حكيماً .

وفي الشروط الواجب وجودها في الامام ، راجع إمام الحرمين الجويني (المرجع السابق ذكره) ص ٤٢٦ — ٤٢٧ . وأبا الحسن البصري البغدادي (كتابه المذكور) ص ٤ — ٥ .

١١ — من هذا نرى أن ابن سينا لا يرى أن يكون هناك إمامان إلا عند الضرورة القصوى . والفارابي (المرجع السابق ذكره ص ٨٩ طبعة مصر ، ٦١ طبعة لندن) يرى أنه إذا وجدت الحكمة في واحد وباقي الشرائط في آخر ، كانا هما رئيسين معاً في المدينة . بل إذا تفرقت هذه الشرائط في أكثر من واحد وكانوا متلائمين ، كانوا — مع الحكيم — الرؤساء الأفاضل معاً . لكن إمام الحرمين الجويني (المرجع السابق ذكره ص ٤٢٥) ذهب في ذلك مذهباً جيداً وسطاً ، وذلك إذ يقول : « ذهب أصحابنا إلى منع عقد الامامة لشخصين . . . والذي عندى فيه أن عقد الامامة لشخصين في صقع واحد متضايق الخطط والمخالف غير جائز ، وقد حصل الاجماع عليه . وأما إذا بعد المدى ، وتخلل بين الامامين شسوع النوى ، فلاحتمال فيه مجال ، وهو خارج عن القواطع » . ونظن أن التاريخ الاسلامي بما كان يحدث من تعدد الخلفاء والأمراء . يشهد لهذا الرأي الوسط .

١٢ — اشتراط الامام في صحة بعض الشعائر الدينية أو الأعمال أو العقود العامة ، تنويعها بهذا وذاك ، نراه في الفقه الاسلامي . فمن المعروف ، مثلاً ، أن صلاة الجمعة لا تصح عند أبي حنيفة إلا بحضور السلطان أو نائبه . وكذلك نعرفه في غير الصلاة في أيامنا هذه بمصر ، نعى بهذا اشتراط مرسوم أو أمر ملكي لقيام بعض الشركات المالية أو الجمعيات العامة ، وفي بعض الوظائف الكبيرة ، أو ذات الطابع الخاص كمناصب القضاء

الدكتور

محمد يوسف موسى

ملحق

نرى من الخير أن نقارن هنا ، في إيجاز ، بين تفكير الشيخ الرئيس وتفكير بعض فلاسفة أوروبا في مسألة العمل والعمال والعاجزين عن العمل ، وما يكون لهم على الدولة من حق توفير العيش الطيب لهم .

١ — عندنا مثلاً ، « آدم سميث » الفيلسوف الأسكتلندي المتوفى عام ١٧٩٠ . إنه يعتبر العمل هو مصدر الثروة ، وأن قيمة الشيء لا ترجع إلى صفات ذاتية فيه ، بل إلى العرض والطلب . كما كان يرى أن الإنسان ينبغي في إفادة المجتمع وهو يعمل لصالح نفسه ، أكثر مما لو قصد تخصيص مجهوده لصالح المجتمع ، وفي هذا يقول : « لم أعرف أن خيراً كثيراً تم على أيدي أولئك الذين يتخذون من الصالح العام تجارة لهم »^(١) .

هذا الفيلسوف كان لا يرى ضريبة على الأرباح ، لأنه من العسير تقدير قيمة رأس المال تقديراً حقاً صادقاً ، وهذا بعكس الأراضى ، كما أنه من السهل الفرار برأس المال غير الثابت إلى نواح أخرى عند ما يحس صاحبه ثقل عبء الضريبة عليه . ومن الواضح أن في هذا الرأي خسارة على الدولة وتضييعاً للجانب كبير من الضرائب التي يجب جبايتها لتنفق في صالح الفقير والمحتاج من المواطنين ، ولهذا لا يذهب إلى هذا الرأي الاقتصاديون في الوقت الحاضر .

وعلى كل ، فابن سينا كان أبعد نظراً ، وأرفق بالفقراء والمحتاجين لعون الدولة

(١) النظام الاشتراكي للدكتورين أحمد نظمي عبد الحميد وراشد البراوى ، نشر مكتبة النهضة بالقاهرة سنة ١٩٤٦ ، ص ١٧٧

حين رأى — كما قدمنا من قبل — فرض ضريبة على الأرباح الطبيعية والأرباح المكتسبة لتصرف في خير المعوزين . ولعل الضريبة على المال غير الثابت تدخل فيها سماه الأرباح المكتسبة .

٢ — والفيلسوف الألماني نخته «Fichte» (١٧٦٢ — ١٨١٤) يرى أن الدولة أن تكفل لكل فرد من أهلها عملاً ، وهذا ما يسمى بمبدأ حق العمل الذي نادى هذا الفيلسوف به ^(١) . ومن بعده نجد كارل ماركس المتوفى عام ١٨٨٣ ، يذكر في البيان الذي ضمنه مطالب الحزب الشيوعي في ألمانيا «أنه يجب أن تضمن الدولة المعيشة لجميع العمال ، وأن تتولى أمر العاجزين عن العمل» ^(٢) .

حق كل مواطن في أن يعمل ، وواجب الدولة في ضمان العيش المقبول الكريم لكل مواطن عاجز عن العمل أو لا يجد إليه سبيلاً — هذا الحق وهذا الواجب اللذان لم يتقررا في أوروبا إلا بعد ثورات اجتماعية أريقَت الدماء في بعضها ، لم ير ابن سينا أى عناء في تقريرهما ، باعتبارهما من الحقوق الطبيعية للإنسان ما دام عضواً في مجتمع ومواطناً في دولة . ومن هذا نرى كم كان تفكير الشيخ الرئيس في هذه المشكلة ، مشكلة العمل والبطالة ، سهلاً وأصيلاً ! مثله مثل المشاكل الأخرى التي عالجها في هذا البحث

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ (٢) نفسه ، ص ٦٢

patibilité d'humeur, ou bien le mauvais caractère allant jusqu'à rendre insupportable la vie en commun, ou bien l'incapacité de l'un des deux conjoints à procréer. Ce sont là des motifs qui se retrouvent dans la législation musulmane.

Non seulement la femme ne peut prétendre au divorce, mais encore elle doit vivre en recluse, selon les termes de la Tradition. Contrairement à l'homme, elle n'a pas à travailler pour subvenir à ses besoins. Mais elle a, autant que son époux, le droit d'élever ses enfants. Ce droit lui revient en vertu des douleurs qu'elle a endurées durant la grossesse, alors qu'il revient au père en vertu des dépenses qu'il assure au profit de ses enfants. Ici, également, Avicenne s'inspire de la loi musulmane.

Enfin le dernier chapitre du *Shifā'* est consacré à l'*imām*, c'est-à-dire le calife ou successeur du Prophète en tant que législateur.

Le Prophète doit imposer à la cité la soumission au calife. Celui-ci est désigné par le Prophète, ou bien il est choisi par l'élite des musulmans. Il est préférable qu'il soit désigné : ainsi toute dispute postérieure sur le choix et sur son mode ainsi que toute scission se trouvent enrayées.

Quoi qu'il en soit, ne peut devenir *imām* qu'un homme pleinement supérieur. Aussi doit-il être indépendant sur le plan politique, foncièrement sage, doté d'excellentes qualités tels le courage et l'honnêteté. Habile organisateur, il doit être le plus versé des musulmans dans les sciences religieuses.

Ces conditions exigées par Avicenne rappellent la recommandation de Platon dans sa *République*, où il est dit : les philosophes doivent gouverner, ou bien les gouvernants doivent philosopher.

Le législateur, dit-il en premier lieu, à la suite de Platon, doit ériger la cité sur trois fondements : les organisateurs, les ouvriers et les gardiens. Chaque individu occupe une place déterminée dans l'ensemble de l'activité générale et y trouve son pain quotidien. Fichte, bien plus tard, recommandera aussi à l'État d'assurer le travail à tout individu.

Ainsi, tout oisif par paresse est passible d'un châtement qui peut aller jusqu'à l'emprisonnement. Ceux qui ne peuvent travailler pour cause de vieillesse, de maladie ou d'incapacité quelconque, sont pris à charge par l'État qui leur alloue une subvention puisée dans la double perception des impôts sur les bénéfices et des contraventions à la loi ainsi que dans les biens acquis à la guerre menée contre l'infidèle. Là, Avicenne est un philosophe dont la pensée est dirigée vers la vie pratique d'une manière qui évoque certain principe de Karl Marx, lequel revendiquait pour tous les travailleurs valides le droit à la vie, et pour les invalides réclamait les soins de l'État.

Notre philosophe n'a pas laissé de s'élever contre ses prédécesseurs grecs, Platon, Aristote et leurs disciples, qui préconisaient la suppression des infirmes incurables. Il confie plutôt ces déshérités de la nature à la bienveillance de leurs parents.

En face des métiers, Avicenne considère comme illicite, parce que contraire à l'intérêt public, toute activité qui ne repose guère sur le principe d'un juste échange, à savoir : prendre et donner. C'est pourquoi il condamne le jeu et l'usure : le joueur s'empare et n'accorde rien, l'usurier profite sans exercer un quelconque métier. Le Coran, il est vrai, les condamne aussi. Et il n'est pas indifférent de noter qu'Aristote, dans le premier discours de son livre sur la politique, réprouve l'usure, cette malfaisante source de richesse.

Considérant le problème du mariage, Avicenne fait montre de sévérité. Le mariage — « par lequel se perpétue le genre humain » — doit se donner comme un fait public, afin que la généalogie d'un côté et l'héritage de l'autre soient à l'abri des perturbations. Quant au divorce, la femme ne peut y avoir droit, car, mentalement faible, elle a tôt fait de s'abandonner à la colère et d'écouter la voix de la passion, exposant ainsi sans cesse le lien conjugal à une rupture injustifiée. La séparation des époux ne peut avoir lieu sans motif : c'est ou bien l'absolue incom-

RÉSUMÉ

A l'encontre de son prédécesseur Al-Fārābī, Avicenne, le maître philosophe, loin de se retirer dans sa tour d'ivoire, « s'engagea » dans la vie publique de son époque et connut, par là, toutes sortes de joies et de peines.

Ses œuvres n'ont pas cessé d'occuper les historiens de la philosophie, de la logique, de la médecine et de sciences naturelles. Elles connurent des admirateurs et des détracteurs. Al-Ghazālī leur consacra une longue et substantielle étude qui, en raison de l'injustice qui l'anime çà et là, fut battue en brèche par Averroès.

Il importe de signaler, cependant, que la pensée sociale et politique d'Avicenne a été presque négligée, encore qu'elle se présente avec évidence dans les derniers chapitres de son livre *ash-Shifā'* et qu'elle demeure, en partie, originale et digne d'intérêt.

Voici l'idée première d'Avicenne : l'homme se sépare de la totalité des animaux par son besoin de vivre en communauté. On rencontre déjà cette idée chez Platon et Aristote, puis chez les deux penseurs arabes : Miskawayhi et Fārābī.

Avicenne, de là, affirme que les hommes, pour exister, ne peuvent se passer de la collaboration ni d'un perpétuel échange de rapports, guidés par un esprit de justice, que trace le législateur, en l'occurrence un envoyé de Dieu, un Prophète. Celui-ci, en communication intime avec Dieu, établit les lois qui régissent les gestes des hommes, tant ici-bas que dans l'au-delà, en un discours qui renferme des symboles et des signes susceptibles d'inciter les âmes portées vers la contemplation et l'introspection à la recherche de la vérité cachée.

Les hommes qui reçoivent du Prophète ces lois indispensables à leur bonheur s'organisent pour vivre en commun, au sein d'une cité. Dans cette partie sociologique, Avicenne exprime des idées brillantes que seule l'époque moderne a connues, particulièrement celles qui concernent le travail, l'oisiveté et le féminisme.

IMPRIMERIE DE L'INSTITUT FRANÇAIS
D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE DU CAIRE

MÉMORIAL AVICENNE – I

MOHAMMAD YŪSUF MŪSĀ

PROFESSEUR DE DROIT MUSULMAN À LA FACULTÉ DE DROIT
(UNIVERSITÉ FOUAD 1^{ER})

LA SOCIOLOGIE ET LA POLITIQUE DANS LA PHILOSOPHIE D'AVICENNE



PUBLICATIONS DE L'INSTITUT FRANÇAIS
D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE DU CAIRE
SOUS LA DIRECTION DE CHARLES KUENTZ

1952

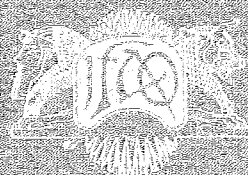
LA SOCIOLOGIE ET LA POLITIQUE
DANS
LA PHILOSOPHIE D'AVICENNE

MÉMORIAL AVICENNE - I

MOHAMMAD YUSUF MUSA

PROFESSEUR DE DROIT MUSULMAN À LA FACULTÉ DE DROIT
(UNIVERSITÉ KODAR DE)

LA SOCIOLOGIE ET LA POLITIQUE DANS LA PHILOSOPHIE D'AVICENNE



PUBLICATIONS DE L'INSTITUT FRANÇAIS
D'ARCHEOLOGIE ORIENTALE DU CAIRE
SOUS LA DIRECTION DE CHARLES KUNTZ

1953